التدريب للجميع

بناء القدرات البشرية للأجيال القادمة في سورية

من الشعب الياباني
From the People of Japan

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

World Health
Organization

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UNFPA
UNIDO

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

التدريب للجميع

جدول المحتويات

٢ لمحة عامة
٣ الصحة
٦ التراث الثقافي
٧ الزراعة وسُبل العيش
١٠ الطاقة
١١ البنية التحتية
١٣ التخطيط المحلي
١٤ التماسك الاجتماعي
١٥ الشباب
١٦ المنظمات غير الحكومية

التدريب للجميع

كان لسبع سنوات من الأزمة في سورية تأثير مدّمر على البلاد برمّتها، حيث أدّتْ إلى وقوع خسائر في الأرواح، والنزوح الجماعي، وتدهور الظروف المعيشية. كما تأثّر رأس المال البشري بشدّة مع تزايد أعداد الضحايا، والإصابات، والإعاقات، والتهجير، وهجرة الأدمغة، مما أدى إلى حدوث تدهور خطير في القدرات المؤسّسية المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضرّرة كالمياه، والكهرباء، والصحة، والتعليم. علاوةً على ذلك، أصبح أكثر من نصف السكان العاملين عاطلين عن العمل، حيث كانت فرص التدريب / التعلّم محدودة للغاية منذ بداية الأزمة، مما خلق عجزاً كبيراً، وبالتالي احتياجات ملحّة في مجال تنمية المهارات لدى مختلف شرائح المجتمع.

وفي الواقع فإن الاقتصار على توفير الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل الأزمة، التي طال أمدها، هو أمر غير مستدام، لا بدّ من اتباع نُهُج أكثر استدامة ليس فقط من أجل تحسين حياة ومعيشة الأشخاص المتضرّرين وتعزيز سُبل عيشهم، إنما أيضاً بهدف الحفاظ على القدرات البشرية والمؤسّسات الحيوية في سورية وضمان استدامتها.

هذا وقد ثبت أن بناء القدرة على إستعادة سبل العيش تساعد على بناء المرونة والصمود من خلال تمكين الأشخاص المتضرّرين من الأزمة هو أمر فعّال في مساعدتهم على تحمل الصدمات التي سبّبتها. كما أن تنمية القدرات بمختلف أشكالها وأنواعها ستزوّد الأفراد والمؤسّسات المتضرّرة بالمهارات الكافية واللازمة خلال الأزمات وما بعدها.

في عام ٢٠١٧، وبدعم من حكومة اليابان، اجتمعتْ ست وكالات تابعة للأمم المتحدة للاستجابة لهذا الوضع. تهدف مشاريع "التدريب للجميع" التي يُنفّذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الحفاظ على رأس المال البشري السوري وتحسينه وتطويره في مختلف المجالات من خلال توفير فرص تدريب متعدّدة القطاعات لمواكبة وتطوير المهارات والمعارف لدى النساء والرجال السوريين بهدف تمكينهم من الاستجابة بفعّالية أكبر للاحتياجات الملحّة للأشخاص المتضرّرين وضمان الاستعداد لمرحلة التعافي والإنتعاش في المستقبل.

تندرج المشاريع ضمن الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة (٢٠١٦–٢٠١٨)، الذي وقّعته الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة في سورية. حيث تُسهم هذه المشاريع بشكل خاص في مجال التركيز الأول من الإطار الاستراتيجي، "تنمية القدرات والدعم للمؤسّسات"، فضلاً عن المجالين آخرين للتركيز؛ كما تدخل في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨.

الصحة

تطوير قدرات مدارس التمريض والقبالة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

يُنفّذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً يهدف إلى دعم مدارس التمريض من أجل تبنّي المناهج الدراسية الوطنية وتحديثها، والبدء في إعداد عددٍ من القابلات والممرّضات والممرضين المحترفين ذوي مهارات عالية الجودة في مجال الرعاية التوليدية الشاملة في حالات الطوارئ من أجل سد الثغرات واتخاذ الإجراءات اللازمة للخطة المستقبلية لمرحلة التعافي المبكّر.

وسيتم تعميم المناهج الدراسية على جميع المؤسّسات الصحية الأكاديمية والأطراف الأخرى ذات الصلة بمدارس القبالة في سورية.

كما سيُوفّر هذا المشروع فرصاً لتطوير قدرات مدارس القبالة لإعداد قابلات ذوات مؤهلات عالية وقادرات على تقديم خدمات الرعاية التوليدية الشاملة في حالات الطوارئ ضمن المرافق الصحية العامة والتابعة للمنظمات غير الحكومية بناءً على معايير عالية.

علاوةً على ذلك، قدّم الصندوق التجهيزات والمواد التعليمية اللازمة لمدارس التمريض والقبالة.

كما قام الصندوق بإعادة تأهيل قاعة المحاضرات في مستشفى الزهراوي للتوليد والأمراض النسائية، وهو المستشفى الرئيسي للتوليد والأمراض النسائية في دمشق، كما يُستخدم لتدريب القابلات.

إلى جانب ذلك، وفّر الصندوق التدريب للقابلات، والأطباءالاختصاصين في الأمراض النسائية، والممرّضات، والأطباء، والعاملين في المجال الطبي من غير الأطباء، الذين يعملون في وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، والمرافق الصحية التابعة للمنظمات غير الحكومية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث ركّز التدريب على مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية، والتدبير السريري للاغتصاب، والرعاية بعد الإجهاض.

وبالإضافة إلى ذلك، نظّم الصندوق جولة دراسية إلى إيران في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، حيث أُتيحتْ الفرصة لِـ ١٦ شخصاً فنياً لتعلّم الممارسات الأفضل لإدارة برنامج الصحة الإنجابية في إيران، وشملتْ دور القبالة في حالات الطوارئ، وتنظيم الأسرة، وخدمات الصحة الإنجابية الشاملة في الأزمات.

صيانة المعدات والخدمات في مرافق الرعاية الصحية (منظمة الصحة العالمية)

منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١١، غادر سورية الآلاف من المهندسين والفنيين في مجال الهندسة الطبية من ذوي الكفاءة العالية والخبرة. وهناك الآن عدد قليل للغاية من الأشخاص الذين يتمتّعون بالمهارات والمعرفة اللازمة لتركيب وصيانة أحدث المعدات الطبية المنقذة للحياة في المستشفيات السوريّة. وعلاوةً على ذلك، تعرّضتْ العديد من مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في البلاد لأضرار بالغة أو دمار كبير. وهناك حاجة أيضاً إلى مهندسين مدنيين ومهندسين معماريين للمساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية المدّمرة للرعاية الصحية في البلاد.

وبفضل مساهمة سخية من حكومة اليابان، تقوم منظمة الصحة العالمية بإعادة بناء القدرات من خلال مشاريع "التدريب للجميع".

وفي المرحلة الأولى، نظّمتْ منظمة الصحة العالمية سلسلة من الدورات التدريبية حول تركيب وصيانة المعدات الطبية المعقدة بما في ذلك أجهزة التصوير المقطعي المحوسب، وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وأجهزة غسيل الكلى، ومعدات غرف العمليات الجراحية، ووحدات العناية القلبية / العناية المشدّدة، وأجهزة التنفس الاصطناعي، وأجهزة تخطيط القلب الكهربائي، والمعقّمات، وأجهزة الأشعة السينية. وفي هذا السياق، حضر كبار الموظفين من وزارتي الصحة والتعليم العالي ثماني دورات "تدريب المدرِّبين" في دمشق. وبفضل هذا التدريب، أصبحوا الآن قادرين على تدريب العاملين الصحيين الآخرين في جميع أنحاء البلاد. كما أجرتْ منظمة الصحة العالمية ١٧ ورشة عمل أخرى جمعتْ بين مهندسين وفنيين في مجال الطب الحيوي من ١١ محافظة من أصل مجمل المحافظات السوريّة البالغ عددها ١٤ محافظة.

وفي آذار/ مارس ٢٠١٨، أطلقتْ منظمة الصحة العالمية المرحلة الثانية من المشروع والتي ستستمر حتى آذار/ مارس ٢٠١٩. حيث تعتزم منظمة الصحة العالمية تدريب ١٦٠ مهندساً ميكانيكياً وكهربائياً في مجال الطب الحيوي على صيانة المعدات والخدمات في مرافق الرعاية الصحية. وفي هذا السياق، ستُركّز إحدى الدورات التدريبية على كيفية تركيب وصيانة أجهزة التصوير المقطعي الأكثر حداثة التي تبرّعتْ بها حكومة اليابان، في حين ستُركّز أربع دورات تدريبية أخرى على أجهزة القلب والرئة والقَسْطَرَة، والمعدات المخبرية، وآلات التنظير، ومعدات طب العيون. كما تُخطّط منظمة الصحة العالمية لتدريب المهندسين المدنيين والمهندسين المعماريين على تصميم وإعادة بناء المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية.

وفي هذا السياق، أحد المتدربين السيدة فاطمة الحلاقي، وهي مهندسة طبيّة من محافظة درعا، أفادت أنها استفادتْ كثيراً من التدريب، وقالت: "تكوّن لديّ الآن فهمٌ جيدٌ جداً لميكانيك معدات الموجات فوق الصوتية، وسأكون قادرة على تحديد أية عيوب". كما أُعجبتْ فاطمة بشكل خاص بالطريقة التي تم بها تنظيم الدورة التدريبية، وعلّقتْ على ذلك بالقول: "كان التدريب تفاعلياً للغاية، حيث كانت المناقشات حيوية وجلسات الأسئلة والأجوبة مفيدة حقاً".

وفي نفس السياق، قالتْ مشاركة أخرى هي المهندس الطبية دارين فليحان من السويداء: "أصبحّ لديّ الآن فهمٌ جيد للغاية للطريقة التي تعمل بها هذه المعدات. وفي الواقع، إذا أُتيحتْ لنا فرصة الانضمام لمزيد من ورش التدريب، فسنكون قادرين على تنفيذ أعمال الصيانة بأنفسنا بدلاً من الحاجة إلى جلب خبراء من وزارة الصحة".
وقال المدرّب سامر سمعان: "لدى المشاركين خلفيةٌ قوية، وهم حريصون على التعلّم. وبفضل التدريب، يُمكنهم تحديد أية عيوب في المعدات. وهم بحاجة الآن إلى الممارسة العملية للسماح لهم بإتقان إجراءات الصيانة. ونحن نتقدّم بالشكر إلى منظمة الصحة العالمية واليابان على دعمهما لهذا التدريب الحاسم، والذي يُعتبر مسألة مهمة للغاية بالنسبة لنظامنا الصحي".

دعم العاملين الصحيين لتقديم خدمات أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

أفاد تقرير اللمحة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧ أن وضع الإصابات الناجمة عن الحرب وما ينتج عنها من إعاقة قد أصبحْ أولوية أولى. حيث سجل حوالي ٣٠,٠٠٠ حالة أذية رضية مرتبطة بالنزاع شهرياً خلال عام ٢٠١٦، ويقدر بأن حوالي ٣٠ في المائة منهم تطور إلى إعاقات دائمة، بينها ١٥ في المائة حالات بتر.

وفي حين تُبذل الجهود لتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل الطبي من خلال دعم ورش الأطراف الاصطناعية وتوفير خدمات الكراسي المتحركة، فإن العقبة أو الفجوة الرئيسية التي ما تزال قائمة هي ضعف القدرات الفنية في مجال الطب والعلاج التأهيلي الموجودة حالياً في سورية.

هذا وتُركّز استراتيجية برنامج الإعاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية والمعني بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز الحالة البدنية للأشخاص ذوي الإعاقة كمدخل للاندماج الاجتماعي الاقتصادي من خلال تطوير قدرات العاملين الصحيين في هذا المجال، كفنيي الأطراف الاصطناعية، وأخصائيي العلاج الفيزيائي والمعالجين الانشغاليين.

في عام ٢٠١٨، نفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية تدريبين متتاليين بدعم من حكومة اليابان حيث تناولا موضوعين تقنيين على النحو التالي:

. دورة تدريبية للعاملين الصحيين حول وصف وتعديل الكراسي المتحركة:

خضع ٣٥ أخصائياً سورياً في العلاج الفيزيائي لتدريب مكثّف على وصف وتعديل الكراسي المتحركة وأنظمة دعم الجلوس.

. دورة تدريبية حول التقنيات المتخصّصة لتكنولوجيا الأطراف الاصطناعية لحالات البتر في الأطراف السفلية:

خضع سبعة من الفنيين الوطنيين لتدريب متقدّم مدّته ٦٠ يوماً حول تكنولوجيا الأطراف الاصطناعية أجراه خبير دولي في مجال تقنيات تصنيع الأطراف الاصطناعية فوق وأسفل الركبة.

واستهدف التدريب الفنيين العاملين في مراكز الأطراف الاصطناعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية في دمشق وطرطوس، بالإضافة إلى اثنين من الفنيين من محافظتي حلب والحسكة، والذين يتم تدريبهما حالياً للتحضير لإنشاء مراكز جديدة في هاتين المحافظتين حيث تم الإبلاغ عن أعداد كبيرة من الإصابات، إلى جانب الافتقار إلى أية خدمات مقدّمة في هاتين المحافظتين.

وفي هذا السياق، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز القدرات اللازمة في مجال الإعاقة، والتي تشمل تدريب وتطوير القدرات الوطنية في مجال العلاج الانشغالي، والدعم النفسي الاجتماعي، والرياضات الخاصة، بالإضافة إلى تطوير القدرات لمركز التدريب الوطني للأطراف الاصطناعية.

التراث الثقافي

تنمية قدرات الخبراء السوريين في مجال التراث الثقافي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

يُعدّ الضرر الذي لحق بالمواقع الأثرية نتيجة للأزمة دماراً ساحقاً ومدمّراً. حيث تعرّضتْ المواقع الأثرية، مثل تدمر وحلب وحمص، التي كانت مصدر فخرٍ للسوريين وجزءاً من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، لأضرار بالغة.

وفي هذا السياق، تعمل المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية على حماية التراث الثقافي السوري القيّم وذلك بالرغم من كل التحدّيات التي نشأتْ خلال الأزمة.

في تموز/ يوليو ٢٠١٧، عُقد المؤتمر الدولي الذي حمل عنوان " إنقاذ التراث الثقافي السوري للأجيال القادمة– تدمر" في مدينة نارا في اليابان. وفي ختام المؤتمر، تم تبنّي رسالة "نارا" التي أكّدتْ على الالتزام بدعم الشعب السوري في مهام ترميم تراثهم والحفاظ عليه من خلال توفير التدريب والأدوات والتقنيات الجديدة.

هذا ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع معهد كاشيهارا تطوير قدرات الخبراء السوريين (من الإناث والذكور) في مجال التراث الثقافي.

وإلى جانب توفير المعدات اللازمة للمديرية العامة للآثار والمتاحف، يُغطّي برنامج بناء القدرات مواضيع التوثيق، والحفظ، والبحث عن السمات الأثرية، وتحليل المواد والمكونات الهيكلية للقطع الأثرية، وعرض وتخزين القطع الأثرية.

في آذار/ مارس ٢٠١٨، شارك ٥٠ موظفاً من المديرية العامة للآثار والمتاحف في ورش العمل. وبحلول ربيع عام ٢٠١٩، سيُكمل ٥٠ من خبراء التراث الثقافي الدورات التدريبية المقرّرة، بالإضافة إلى استفادة ١٠٠ من موظفي المديرية العامة للآثار والمتاحف والجهات الفاعلة في المجتمع من مختلف برامج تنمية القدرات.

كذلك، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع المديرية العامة للآثار والمتاحف على زيادة الوعي بأهمية التراث الثقافي على الصعيد المجتمعي.

الزراعة وسُبل العيش

تعزيز القدرات في مجال الزراعة والتدريب المهني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية إلى تعزيز القدرات المطلوبة لتوفير سُبل العيش المستدامة وخلق فرص العمل بطريقتين:
إدخال الممارسات الزراعية الذكية مناخياً من خلال تنمية قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية، وبناء القدرات المتعلّقة بسُبل العيش مع التركيز على التدريب المهني والتدريب على المهارات، بما يضمن سد الفجوات بين الطلب والعرض.

هذا ويُعدّ القطاع الزراعي إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد السوري، ويُمثّل أحد المصادر الرئيسية لسُبل العيش، خاصة بالنسبة للناس في المناطق الريفية.

ومع ذلك، تأثّر هذا القطاع المهم بشدّة بسبب النزاع الحالي، والذي تسبّب في أضرار واسعة النطاق لحقتْ بالأصول والبنى التحتية الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي وحرمان ملايين الأشخاص من مصدر رزقهم الرئيسي، ومن أمنهم الغذائي أيضاً.

ويعاني القطاع الزراعي من الآثار السلبية للتغير المناخي، ومن قضايا بيئية أخرى كالجفاف الشديد، والهطول المطري غير المنتظم، وشح المياه، والعديد من التحدّيات الأخرى التي تتطلّب تغييراً جوهرياً في أنماط ونشاطات الإنتاج الزراعي.

وكجزء من مشاريع التدريب للجميع، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصميم برنامج تدريبي بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، حيث يهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز القدرات لدعم اعتماد النُهُج الملائمة والمستدامة لتعزيز سُبل العيش القائمة على الزراعة.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال فهم المبادئ الأساسية للزراعة المستدامة والذكية مناخياً، وبناء المجتمع، وإدارة المساحات الطبيعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما يستهدف التدريب ٣٠ شخصاً من ذوي الخبرة الفنية من ثماني محافظات،وهي ريف دمشق، وحمص،وحماة،وطرطوس، واللاذقية، والحسكة، ودير الزور، وحلب.

سيقوم المتدربون عقب الانتهاء من التدريب بوضع خطط عمل محلية على أساس الاحتياجات المحدّدة لكل محافظة، كما سيُطلقون ويُطوّرون وينفّذون مبادرات سُبل العيش الزراعية الذكية مناخياً؛ حيث سينقلون المعرفة إلى المجتمعات المحلية والشركاء المعنيين في محافظاتهم.

وفي هذا السياق، ستُعقد ورش عمل لبناء القدرات المحلية في ثماني محافظات، وسيُشارك فيها المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين في قطاع الزراعة.

علاوةً على ذلك، يعمل برنامج التدريب المهني والتدريب على المهارات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد السكان المتضرّرين من الأزمة للمشاركة بشكل مُنتج في سوق العمل من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمهن محددة.

ومن خلال خبرته في توفير التدريب المهني والتدريب على المهارات على المستوى الجزئي، يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية تعزيز قدرة الكادر الوطني من خلال التدريب التقني والمهني، وذلك للتحضير لمرحلة للتعافي الاقتصادي في البلاد على وجه الخصوص.

وبناء على ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع الوكالات الأخرى لتنشيط سوق العمل من خلال تنمية قدرات مقدّمي الخدمات في مجال التعليم، والتدريب المهني والتقني، والتدريب على المهارات، وخدمات التوظيف؛ مع التركيز على احتياجات الفئات المستضعفة، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

بناء قدرات الخبرات المحلية للقطاع الزراعي السوري (منظمة الأغذية والزراعة)

وصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو - إلى ما مجموعه ٣٢٩ خبيراً، حيث وفّرتْ لهم تدريبات على مواضيع مختلفة ستُسهم في بناء القدرات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي في سورية. وتهدف التدريبات إلى تعزيز مهارات ومعارف الخبراء الوطنيين في مختلف القطاعات الفرعية، على سبيل المثال، صحة الدواجن والمواشي، والموارد الطبيعية، وسلسلة القيمة للسلع الأساسية، وغيرها من المواضيع.

هذا وقامتْ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتدريب ١٢٠ طبيباً بيطرياً على تشخيص الأمراض البكتيرية والفيروسية، وتدابير الوقاية والسيطرة على الأمراض من خلال التركيز على تقنيات تشخيص الأمراض البكتيرية والفيروسية والطفيليات في الحقل وفي المختبرات، بالإضافة إلى اختبار الحساسية البكتيرية وإجراءات السلامة الحيوية التطبيقية.

كما أجرتْ المنظمة دورةً تدريبيةً في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ لمدة أسبوعين حول تقييم الموارد الطبيعية لصالح ١٥ خبيراً من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وأعضاء من فريق منظمة الأغذية والزراعة. حيث تدرّب المشاركون على مواضيع مركّزة حول إنتاجية المياه، والشراكة العالمية من أجل التربة، والإجراءات الاستراتيجية لتعزيز إدارة الأراضي والتربة والمياه، وذلك بهدف تطبيق التقنيات الحديثة في مؤسّسات الموارد الطبيعية السوريّة، وبالتالي تحسين حالة المياه والتربة من أجل إنتاج غذائي أفضل ومستدام في البلاد.

علاوةً على ذلك، دربت المنظمة عشر موظفين فنيين من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، والمؤسّسة العامة لإكثار البذار في إيكاردا في لبنان على إنتاج أجيال البذور الأولى من القمح. وعلاوةً على ذلك، تم تدريب ١٥٠ مشاركاً من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزارة الموارد المائية حول مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأهمية أساليب الري الفعّالة، وإدارة الري، ومتطلبات المحاصيل، والتسميد، وعلاقة الماء والتربة، والري بالتنقيط، وتصميم الطاقة الشمسية.

كما أُجريتْ تدريبات على سلسلة القيمة في ثماني محافظات سوريّة، ووصلتْ إلى ٧٢ خبيراً من عدّة مديريات زراعية. وتم تعريف المتدرّبين على عدد من المفاهيم الأساسية في سلسلة القيمة في مجال الزراعة، والتسويق ذو الصلة بسلسلة القيمة، ومخطط دراسة سلسلة القيمة، والأدوات الرياضية والإحصائية لتحليل سلاسل القيمة في الزراعة، ونتائج تحليل سلسلة القيمة، والتطبيقات على الأرض.

هذا وتحرص منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على دعم القطاع الزراعي في سورية عبر تحسين القدرات البشرية الوطنية، من خلال توفير برامج تدريبية مصممة تُغطّي أحدث المعلومات والممارسات العلمية في كل من مواضيع إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل. وبالتالي، تُساهم المنظمة بتعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود من خلال تطوير القدرات المؤسّساتية والفردية للوصول إلى إنتاج غذاء عالي الجودة في سورية، كما وتُعيد المنظمة ربط الفنيين بالميدان من خلال تقديم أخر المعلومات والمعرفة العالمية للتعامل مع المناخ وغيره من التحديات العالمية الأخرى.

د. عمار الأبرش – متدرّب يعمل في قسم الثروة الحيوانية

"سمح لي التدريب بمعاودة الارتباط بآخر التطورات الحاصلة في العالم وذلك من خلال تزويدي بالمعلومات العلمية الحديثة والتقنيات العملية التي لطالما رغبت بالحصول عليها منذ سنوات.

وبسبب الأزمة كانت إمكانية حصولنا على أحدث المعلومات والأبحاث محدودة، وكان موضوع إيجاد تدريبات قيّمة أمراً صعباً بالنسبة لنا. ويسرّنا أن نكون هنا وأن نحصل على تدريب حول القضايا المعنية بالدواجن والماشية.

وفي الواقع شعرتُ بالمسؤولية عندما تم ترشيحي لحضور تدريب "إنتاج الدواجن وتشخيص الأمراض"، فالدواجن هي مصدر غذائي يُوفّر البروتين للناس، وبالتالي، فإننا سنحرص على أن يحصل الناس على غذاء آمن من خلال تطبيق التقنيات التي تعلّمناها خلال هذا تدريب.

كان من الواضح أنه تم اختيار مواضيع التدريب بعناية، وكانت جهود منظمة الأغذية والزراعة والحكومة اليابانية لافتة للنظر، ونحن نُقدّر عملهما الشاق وسعيهما لتحسين القدرات والمهارات البشرية الوطنية".

الطاقة

تنمية القدرات في قطاع الكهرباء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

تُعدّ استدامة توفير الكهرباء ضرورة أساسية للحياة لأنه يُتيح استمرارية عمل الخدمات الصحية والطبية الحيوية، والحفاظ على سُبل العيش الأساسية وأنشطة الإنتاج، والحد من المخاطر المتعلقة بتأمين الأمان والحماية.

لذلك، فإن تنمية القدرات في قطاع الكهرباء هي أمرٌ مُلحّ وحيوي.

يتم ذلك من خلال توفير التدريب الفني اللازم لتعزيز القدرات التقنية والتخطيطية على الصعيدين المحلي والوطني، حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء المحليين لتطوير قدراتهم وتمكينهم من لعب أدوارهم كجهات فاعلة مركزية في تقديم الخدمات وعملية التعافي المحلي.

ولهذه الغاية، قام البرنامج الإنمائي بالتعاون الوثيق مع الجهات المحلية من أجل إعداد برنامج تدريبي لتوليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها حسب أولويات الاحتياج لقطاع الكهرباء.

حيث سيتم توفير دورات تدريبية احترافية لـما يقارب من ١٨٨ مهندساً وفنياً من مؤسّسات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، كما سيتم تدريب ٦٨ متدرّباً في الخارج.

علاوةً على ذلك، يُنفِّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعمال إعادة التأهيل والتوسيع الجزئي وتأمين التجهيزات اللازمة لمركز تدريب محطة جندر الكهربائية، إلى جانب توفير برنامج تدريب المدرّبين الذي يستهدف ١٨ مهندساً وفنياً في مجال تشغيل وصيانة محطات الطاقة.

كما سيُطوّر البرنامج القدرات التقنية والتخطيطية في مجال سياسة الطاقة وتنفيذها على الصعيدين المحلي والوطني.

وتشمل البرامج التدريبية التقييم الفني للحالة الراهنة لشبكات الكهرباء في جميع أنحاء سورية، كخطوة رئيسية لوضع خطة فعّالة بهدف الحد منه، الفاقد الكبير في الطاقة الكهربائية المولّدة؛ بالاضافة الى استخدام أنظمة الطاقة الشمسية لأغراض الإضاءة وإمدادات المياه، إلى جانب تحليل التكلفة لوضع تعرفة موحّدة.

وسيتم توفير دعم خاص للتوجيه والتطوير المهني للمتدرّبات.

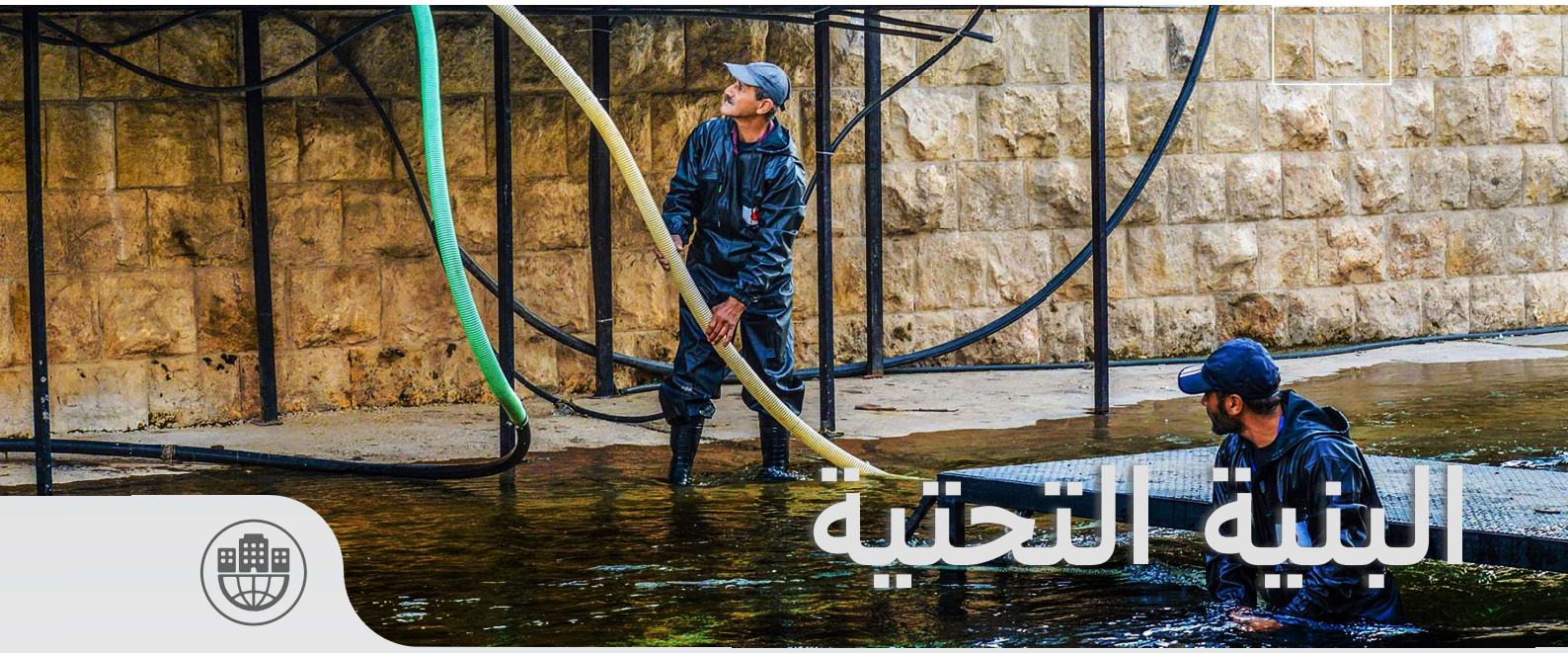

البنية التحتية

تعزيز القدرات لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

تضرّرتْ البنية التحتية الأساسية لمياه الشرب ومياه الصرف الصحي في سورية بشكل كبير في السنوات الماضية، حيث أصبحتْ العديد من الشبكات خارج الخدمة بسبب تضرّرها كلياً أو جزئياً، أو سوء صيانتها أو الضغط العالي على استخدامها في بعض المناطق التي تستضيف عدداً متزايداً من النازحين في الداخل السوري.

وقد اقترن ذلك بتراجع القدرات المؤسّسية والمالية والمادية والبشرية مما أعاق استجابة المؤسّسات ذات الصلة للاحتياجات ذات الأولوية في إصلاح وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي ومرافق المعالجة.

وبالنظر إلى انخفاض القوى العاملة الماهرة بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع وزارة الموارد المائية والمؤسّسة ذات الصلة على تصميم برنامج تدريبي مصمّم خصيصاً لإعادة بناء القدرات البشرية وتطويرها استناداً إلى تقييم مفصّل للاحتياجات المؤسّسية والفردية، وذلك ضمن إطار مشاريع التدريب للجميع.

ومن خلال التركيز على المهندسين والفنيين، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنقل المعرفة العملية والمعارف النظرية، ومشاركة أفضل الممارسات والخبرات العملية في كل برنامج على حدة، مع توفير الخبرات الوطنية والدولية المتخصّصة.

وكنتيجة للدعم، من المتوقّع تعزيز قدرات المؤسّسات والمتدرِّبين المستهدفين وتطوير معرفتهم العملية ومهاراتهم التي تُمكّنهم من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات ذات الأولوية في المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، يُعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية لتطوير قدرة المهندسين المحليين والموظفين التقنيين من أجل تعزيز الاستجابة التراثية والثقافية في أعمال إعادة التأهيل في مدينة حلب.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال توفير التدريب على تقييم الأضرار للمباني ذات القيمة التاريخية، وكذلك التدريب التقني والقانوني على إدارة الأنقاض في المناطق المستهدفة.

صيانة وتشغيل معدات نقل التربة والمعدات الثقيلة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)

كان للأزمة في سورية والتي أنهت عامها السابع تأثيراً مدّمراً على البلاد برمّتها، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية الأساسية. كما تضرر القطاع الصناعي بسبب الخسائر التي لحقت في بنيته التحتية ورأس ماله البشري، مما أثر سلباً على سبل العيش المستدامة لشريحة كبيرة من الناس.

وبهدف رفد هذا القطاع برأس المال البشري الهندسي الضروري خلال هذه الفترة من الأزمة، ستُوفّر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فرص تنمية القدرات في مجال صيانة وتشغيل معدات نقل التربة والمعدات الثقيلة.

ويتمحور تدخّل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول تدريب الخبراء التقنيين والمدرّبين من المدارس المهنية في جميع أنحاء سورية على التجميع الهيدروليكي المتنقّل وعلى أداء المكونات الهيدروليكية العاملة في عمليات نقل التربة والمعدات الثقيلة.

ولتنفيذ هذا المشروع، ستتعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع الصناعات المعنية في اليابان.

هذا ويتجسّد الهدف العام في توفير المهارات التقنية التي يمكن تطبيقها في البلاد من أجل إنعاش خدمات القطاعات الإنتاجية الأساسية والضرورية وتسهيل الوصول إليها.

التخطيط المحلي

تخطيط الإنعاش على مستوى البلديات وتحسين تقييمات الأضرار الحضرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٣٠ بلدية لتحسين قدراتها على صياغة خطط إنعاش البلديات القائمة على الأدلة والمشاركة، والتي تُعطي الأولوية لتدخلات الإنعاش والعودة.

في حزيران / يونيو ٢٠١٧، تم تنظيم ورشة عمل لبناء قدرات بلدية الزبداني بهدف تمكين البلدية من إعداد خطط عمل للأحياء قائمة على أساس المنطقة، وتحديد التدخلات ذات الأولوية.

علاوةً على ذلك، تم تزويد البناء التابع لوزارة الإدارة المحلية والبيئة بالمعدات والأثاث المطلوب.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الآن بإعداد خطوات متعلقة بالمشتريات لدعم إنشاء ٣٠ مكتباً بلدياً للدعم الفني وتنمية قدرات موظفي البلدية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً مع نقابة المهندسين لتحسين قدرتها على إجراء تقييمات الأضرار الهيكلية الميدانية التي تُحدّد بسرعة احتياجات بناء المساكن في المناطق الحضرية.

وبالاعتماد على الدروس المستفادة، وخبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تقييم الأضرار في حلب، والتقييمات التي أجرتها منظمات أخرى في مواقع أخرى، يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نقابة المهندسين لوضع مبادئ توجيهية وطنية شاملة لتقييم الأضرار في البنية التحتية والمنازل.

وسيُسهم ذلك في توحيد المعايير والأدوات لتقييم المباني والمرافق المتضرّرة وتحديد احتياجات قطاع الإسكان والتعمير في المجتمعات الحضرية على المستوى الوطني.

التماسك الاجتماعي

تعزيز القدرة المحلية على التماسك المجتمعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

يرتبط مستوى التماسك المجتمعي في سورية ارتباطاً مباشراً بالنزاع في البلاد، والذي أدى الى تأثر العلاقات والثقة بين المجتمعات وبين الأفراد على حد سواء. ومن خلال المعالجة الإيجابية والشاملة للقضايا التي تؤثر على المجتمعات على المستوى المحلي، يُمكن للسوريين تحسين مرونتهم وتكيفهم لإستعادة سبل عيشهم وقدرتهم على الصمود بشكل فوري مع دعم الجهود المستقبلية الأكثر شمولاً ولتي ستبذلها المجتمعات المحلية في مجال التماسك المجتمعي والصمود في وجه الأزمة.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمعات المحلية لتحديد النشاطات المحتملة والتي يمكن تنفيذها لمعالجة هذه العوامل ودعم الأنشطة المجتمعية التي تجمع أفراد المجتمع معاً بالرغم من تنوع الاختلافات الاجتماعية.

كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز القدرات الحالية للمجتمعات المحلية لمواجهة التحديات التي تواجهها ويعزز فيها القدرة على الصمود والتماسك المجتمعي، وتطوير الاستجابات المناسبة، من خلال تطبيق تدخلات فعّالة تعزز السلام على المستويات المحلية.

ومن خلال مشاريع التدريب للجميع، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمعات السوريّة على تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، حصل أكثر من ١٨ ممثل عن المجتمعات المحلية على تدريب حول أهمية تعزيز التماسك المجتمعي وكيفية تقوية الروابط البنيوية بين الجماعات والمجتمعات.

وفي هذا السياق، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ٣٣ مبادرة مجتمعية في عدّة محافظات، مثل الحسكة، وحلب، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، حيث تم تدريب أكثر من ٥٦٧ متطوعاً على المهارات الشخصية، مثل الوعي الذاتي، والقيم، وقبول الآخر، والمشاركة المجتمعية، وكيفية خدمة مجتمعاتهم من خلال المبادرات المحلية لتعزيز الاستقرار على المدى القصير، مع تهيئة بيئة مواتية لمزيد من الجهود الشاملة لتحقيق السلام المستدام على المدى الطويل. هذا وقد انضم أكثر من ٥,٣٦٦ مشارك من خلفيات مختلفة إلى هذه المبادرات.

الشباب

الشباب كأبطال التغيير الإيجابي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

دائماً ما يكون الشباب محور أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جميع الجبهات، لا سيما تلك المتعلقة بسُبل العيش والتماسك المجتمعي، حيث يستفيد الشباب من خلق فرص العمل، والتدريب المهني، والتدريب على المهارات الحياتية، أو يكونوا مشاركين رئيسيين ومتطوعين في أنشطة التماسك االمجتمعي.

وباعتبار أن الشباب أبطال التغيير الإيجابي، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج "الرياديّون السوريّون الشباب" في عام ٢٠١٧، وذلك بهدف التركيز على دعم الابتكار وريادة الأعمال بين فئة الشباب، وتزويد الشباب السوري بالدعم اللازم لإعادتهم إلى المسار الإنتاجي وتفعيل دورهم في الاستجابة لتأثير الأزمة على مجتمعاتهم المحلية.

في عام ٢٠١٨، وبدعم من مشروع التدريب للجميع، سيستهدف برنامج "الرياديّون السوريّون الشباب" ٢٥ شاباً من مختلف أنحاء سورية من خلال التدريب المتخصّص على ريادة الأعمال الذي يُركّز على تطوير البرمجيات وابتكار تطبيقات الهاتف المحمول.

هذا وسيتم توفير التدريب من خلال ورشة عمل مكثّفة لمدة ٦ أيام،حيث سيتمكّن بعدها جميع المشاركين البالغ عددهم ٢٥ مشاركاً من عرض نتائجهم، وستُتاح لهم فرصة الالتقاء والتفاعل مع الداعمين المحتملين.

مع نهاية ورشة العمل المكثفة، سيتم احتضان ٨ إلى ١٠ مشاريع لمدة أربعة أشهر بالإضافة إلى تأمين التمويل الأولي اللازم لانطلاقتها وذلك بهدف تمكينها من بدء التشغيل وتحقيق تطوّر متسارع، وبالتالي خلق فرص عمل مستدامة وأنشطة مدرّة للدخل.

المنظمات غير الحكومية

تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

في سورية، وعلى مدار الأزمة، أظهرتْ المنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المحلي شعوراً كبيراً بالمسؤولية، حيث اتّخذتْ إجراءات فورية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المحلية الناشئة والاستجابة لها، وذلك من خلال توفير السلع الأساسية بشكل رئيسي، مثل المواد الغذائية والمواد غير الغذائية.

هذا وقد ركّز قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية قبل الأزمة على المقاربات الخيرية بشكل رئيسي. كما ركّزتْ العديد من المنظمات غير الحكومية السوريّة، لا سيما الجمعيات الدينية والتقليدية، على الأعمال الخيرية من النوع الإغاثي؛ وقد يشمل ذلك توفير الدعم المالي والعيني للأسر الفقيرة والأفراد الفقراء.

وخلال الأزمة، واجه قطاع المنظمات غير الحكومية تحدّيات متزايدة في لعب دور أكثر تقدماً وذو وقع أكبر. وتشمل التحدّيات: الافتقار إلى القدرات التقنية المتخصّصة، وضعف الإدارة والهياكل الداخلية، والقدرة المحدودة على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، والبيئة القانونية الصعبة، والسياقات التشغيلية والأمنية المعقدة.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية في عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨، ومن خلال الصندوق الياباني، بدعم قدرات ٣٢٣ موظفاً ومتطوعاً من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات الدينية الفاعلة من مختلف المدن السوريّة (الحسكة، ودمشق، وطرطوس، والقنيطرة، والرقة، ودير الزور).

كما أُجريتْ ١٥ ورشة تدريبية تفاعلية تُركّز على ما يلي بشكل خاص:

- إدارة دورة حياة المشروع.
- نهج التخطيط التشاركي.
- تعزيز المشاركة المجتمعية والشباب.

هذا وقد تم تطوير منصة على الإنترنت للوصول بشكل سهل ومجاني إلى محتوى التدريب ليكون أداة للتعلّم الذاتي يُمكن استخدامها من قبل موظفي المنظمات غير الحكومية، لا سيما الأفراد الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وقد طُوِّرتْ ثلاث وحدات للتعلّم الإلكتروني تُركّز على ما يلي:

. إدارة دورة حياة المشروع في المنظمات غير الحكومية.
. الرصد والتقييم.
. إدارة المستودعات في المنظمات غير الحكومية.

خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠١٩، سيتم تطوير القدرات المؤسسية لما مجموعه ١٠٠ منظمة غير حكومية وطنية من خلال ورش عمل تدريبية تفاعلية متخصّصة تستهدف ٦٥٠ من الموظفين والمتطوعين في مجالات موضوعية متعدّدة، وأربعة زيارات / جولات دراسية تستهدف ٤٠ من موظفي المنظمات غير الحكومية ضمن إطار رحلة فكرية وجسدية لخلق تفاهم مشترك، وبناء العلاقات، والالتزام بالمناهج الجديدة وأفضل الممارسات، ومشاركة المعرفة والخبرة، وتكوين الأساس للتشبيك في المستقبل.

أهداف التنمية المستدامة هي دعوة عالمية للعمل لإنهاء الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تمتّع جميع الناس بالسلام والازدهار. وتستند هذه الأهداف السبع عشرة إلى نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية، في حين تشمل مجالات جديدة مثل تغيّر المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، والابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام والعدالة، وغيرها من الأولويات الأخرى. تُعدّ هذه الأهداف مترابطةً فيما بينها– فغالباً ما يتضمّن النجاح في تحقيق أحد الأهداف معالجة القضايا المرتبطة أكثر شيوعاً بهدف آخر.

وفي هذا السياق، تُسهم مشاريع "التدريب للجميع" في تحقيق الأهداف ذوات الأرقام: ١، و٢، و٣، و٤، و٥، و٧، و٨، و٩، و١١، و١٥، و١٦، و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

ولمواجهة تراجع رأس المال البشري والمؤسّسي كنتيجة للأزمة السوريّة، تعمل مشاريع "التدريب للجميع" على تمكين السكان والمجتمعات المتضرّرة، وبناء مرونتها وقدرتها على إستعادة سبل العيش من خلال برامج تنمية القدرات في مختلف المجالات.

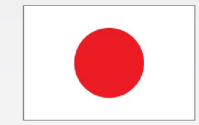
من الشعب الياباني
From the People of Japan

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

World Health Organization
UNFPA

UNIDO

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE
Food and Agriculture Organization of the United Nations